تطور إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في إفريقيا الانعكاسات والتحديات

د. جيهان عبد السلام عباس

أستاذ الاقتصاد المساعد- كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة

نشأ مفهوم «التنمية» مع نشأة البشرية، إلا أنه لم يأخذ أهميةً كبيرة من حيث البحث والدراسة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، بعدما تمحورت إشكالية «التنمية» في سؤال إنساني بسيط، هو: لماذا هناك شعوب أصبحت غنية وأخرى لا تزال فقيرة؟، ومن هنا أصبح موضوع ومصطلح «التنمية» من المواضيع المهمة التي لقيت اهتماماً من المختصين في مختلف الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

وتُعدّ التنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد، وتنطوي على تداخلات وتفاعلات متداخلة الأهداف، وتتطلب تصميم منهجيات للسياسات والإستراتيجيات التي تحقق تلك الأهداف. وعلى الرغم من تعدد النظريات المفسرة للتنمية فإنها جميعها تركز في ضرورة التكامل بين الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والعقائدية، من أجل إحداث تغيير حقيقي يحسّن من المستوى الاقتصادي والاجتماعي للشعوب.

وحسب تعريف الأمم المتحدة؛ فعملية التنمية هي «تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في الحياة، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع»، **ومن هذا المنطلق**؛ تتعرض هذه الدراسة إلى تحليل الاتجاهات الحديثة للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وطبيعة المجالات التنموية التي أصبحت محل تركيز من قِبَل الدراسات الاقتصادية المختلفة، وذلك في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية المتسارعة.

ومن هنا؛ تتناول الدراسة بالتحليل المحاور الآتية:

- كيفية تطور توجهات وأهداف التنمية في إفريقيا.
- الاتجاهات الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية بإفريقيا.
- تحديات ومعوقات التوجهات الحديثة نحو التنمية المستدامة في إفريقيا.
- انعكاسات إستراتيجيات التنمية على الوضع الاقتصادي الراهن في إفريقيا.

أولاً: كيفية تطور توجهات وأهداف التنمية في إفريقيا:

بعد الحصول على الاستقلال السياسي، في الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين، توجهت الدول النامية بشكلٍ عام، والدول الإفريقية بشكلٍ خاص، نحو إستراتيجيات التنمية الاقتصادية القائمة على التوجه للداخل والإحلال محل الواردات في ظل النظم الاشتراكية القائمة على دور الدولة بالأساس، ولم تتوجه معظم الدول الإفريقية نحو سياسات التصنيع وتشجيع الصادرات، ورغم ذلك لم ينتج عن تلك الإستراتيجية تراجع في الواردات؛ مما أدى إلى اضطرار عدد من الدول للتحول نحو تشجيع الصادرات في الثمانينيات والتسعينيات، وإن كانت ظهرت العديد من العوامل التي ساهمت في إضعاف ذلك، ومنها سياسة الحماية لدى الدول المتقدمة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية وتبنّي اتفاقيات الجات، وتزايدت فجوة الفقر لدى الدول الإفريقية. ووُصف أداء النمو في البلدان الإفريقية في الفترة السابق ذكرها بأنه من بين الأداء الاقتصادي الأضعف في القرن العشرين، وكانت معدلات النمو الاقتصادي حوالي ٣٪ في أوائل الستينيات، وما يقرب من ٢٪ في أواخر الستينيات، وأقل بقليل من ١,٥٪

أبرز الاتجاهات التي ركزت عليها عملية التنمية منذ تسعينيات القرن العشرين هو ما يُعرف بـ«التنمية البشرية»، أي أن يكون الهدف الأساسي للتنمية هو النهوض بالبشر وقدراتهم وتحسين مستوى معيشتهم.

بين عامَي ١٩٧٠ و١٩٧٤م.

وفي النصف الثاني من السبعينيات أصبح معدل النمو للدول الإفريقية -٠,٥٪، -٢,١٪، والصفر بين عامَي ١٩٨٠ و١٩٨٥م. كما استمر تراجع النمو في أول عامين من الألفية الجديدة، وإن كانت هناك استثناءات- بطبيعة الحال- مع الدول المنتجة للنفط مثل نيجيريا وليبيا والجابون والجزائر. ولكن في جميع هذه الحالات، حتى عندما كان النمو إيجابياً، فإنه كان هناك تفاوت كبير في مستويات الدخل، وارتفاع في معدلات الفقر، خاصةً في ظل عدم الاستقرار السياسي في معظم دول القارة الإفريقية[١].

وفي بداية التسعينيات؛ تغيرت التوجهات من مساندة النمو الاقتصادي الكمي إلى ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية الكيفية، وتطور مفهوم التنمية من المفهوم الاقتصادي إلى المفهوم الإنساني، فمع تفاوت مستوى المعيشة للمواطنين؛ تمت إعادة تعريف مفهوم التنمية لتصبح التنمية هي «القضاء على الفقر، ومواجهة عدم العدالة في توزيع الدخل»، بعد أن لوحظ أنه حتى الدول التي حققت نمواً سريعاً في الجانب الاقتصادي ظلت متراجعة من حيث الجانب البشري، مما عزز القناعة بأن التنمية الاقتصادية لابد وأن تهتم بالأساس بالعنصر البشري[٢].

وتوجهت الدول الإفريقية حينذاك نحو الاهتمام بالجانب البشري إلى حدٍّ ما، فضلاً عن تبنّي نظم السوق الحر كإستراتيجية رئيسية للتنمية، من خلال تعاظم دور القطاع الخاص، وتحرير التجارة، وفتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية، وهي التوصيات التي أوصت بها المؤسسات الاقتصادية الدولية- كالبنك والصندوق الدوليين- في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي.

ولم تحقق دول القارة تقدّماً ملحوظاً رغم اتباع تلك السياسات التحررية، ففي معظم السنوات خلال هذه المرحلة؛ كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متغيراً ومتقلباً بشكلٍ كبير، إذ بلغ متوسطه نحو ٤٪ عام ١٩٩٦م، وتراجع إلى ٢,٩٪ عام ١٩٩٧م، وعاود الارتفاع إلى ٣,٣٪ عام ١٩٩٨م، وصاحب ذلك ضعف وسوء في الأوضاع الاجتماعية بدول القارة، وبخاصة الأكثر فقراً، بعد تخلي الدولة عن جزءٍ كبير من مهامها في ظل السوق الحر[٣].

ويرتبط الارتفاع الذي حققته بعض الدول الإفريقية في النمو الاقتصادي- لتصل إلى ما بين ٦-٧٪ خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠م) منحصراً في الدول الغنية- بالموارد الطبيعية في إفريقيا، وليس السبب هو طفرة حقيقية إنتاجية أو صناعية في إفريقيا، وهذا ما يؤكد أنه، وبعد عدة عقود من الحصول على الاستقلال السياسي، ظلت الدول الإفريقية تعاني من ضعف وعدم التنويع الاقتصادي، مما

(١) Jean-Claude MASWANA, A New Framework for African Economic Development with a Focus on Technological Innovation, Document de Travail/Working Paper, WP02/06 – July 2006, (Berlin: Munich Personal RePEc Archive, 2006), PP.4-7.

And:

Musibau Adetunji Babatunde, "Africa's Growth and Development Strategies:

A Critical Review", Africa Development, Vol. XXXVII, No.4, (Council for the Development of Social Science Research in Africa, 2012), PP.16-17.

(٢) د. هدى عبد الحميد علي، «اقتصاد التنمية من النظريات إلى الاستراتيجيات والسياسات التنموية»، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ٢، مجلد ١٩، أبريل ٢٠١٨، ص ص. ٤٨-٥٠.

(٣) Jean-Claude MASWANA, OP.cit, PP.14-15.

يكبد إفريقيا تكلفة عالية؛ ليس فقط من حيث النمو الاقتصادي المنخفض نسبياً مقارنةً بغيره من دول العالم، ولكن أيضاً في استمرار مشكلة فجوة الفقر وعمقه[١].

شكل رقم (١): معدلات النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (١٩٦٥-٢٠١٣م):

Source: The World Bank, GDB growth rate for Sub Saharan Africa, at: https://data.worldbank.orgi/ndicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

ثانياً: الاتجاهات الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية بإفريقيا:

مع ظهور الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠م، واعتمادها رسمياً في مؤتمر التنمية البشرية في باريس ٢٠١٥م، ظهرت ضرورة أن يوافق النمو مفهوم الاستدامة والاعتماد على التكنولوجيا والتحول الرقمي، وهو ما اعتمدته القارة الإفريقية كإستراتيجية رئيسية للتنمية المستدامة متمثلةً في أجندة «إفريقيا ٢٠٦٣»، التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٣م في الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية) في عام ١٩٦٣م، وتُعرف الأجندة بأنها «إطار إستراتيجي للتحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة خلال الخمسين سنة القادمة»[٢].

وتناولت أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ مختلف التوجهات الحديثة التي بدأت دول القارة الإفريقية في التركيز عليها لتحقيق التنمية المستدامة، ومعظمها كانت توجهات جديدة من نوعها لم تتطرق إليها القارة في السابق، والتي أصبحت مرتكزات رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا، وتتلخص فيما يأتي:

١) التنمية الاقتصادية القائمة على التكامل القاري continental integration وليس الإقليمي فقط regional integration:

على الرغم من التوجه نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي لتحقيق التنمية منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين تقريباً، ممثلاً في إنشاء عدد من التكتلات الإقليمية، التي بلغ عددها ثمانية تكتلات اقتصادية يعترف بها الاتحاد الإفريقي، مثل (الكوميسا، السادك، الإياك، الإيكواس... إلخ)، فإن التوجه الحديث في تحقيق التنمية الاقتصادية هو توجه أشمل وأعم في شكل تكامل قاري يجمع شمل ٥٥ دولة، باعتباره إستراتيجية رئيسية للتنمية في إفريقيا.

ويتحقق ذلك من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية African Continental Free Trade Area، التي تم إطلاقها في يناير ٢٠٢١م، ومن المتوقع أن تكون أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بعد منظمة التجارة العالمية، ومن خلالها يمكن أن تخلق القارة مساراً جديداً تماماً

(١) Machiko Nissanke and Erik Thorbecke, Globalization, Growth, and Poverty in Africa, United Nations University, 2015, at: https://www.wider.unu.edu/publication/globalization-growth-and-poverty-africa

(٢) الاتحاد الإفريقي، تقرير مفوضية الاتحاد الإفريقي عن الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣، (أديس أبابا: الاتحاد الإفريقي، ٢٠١٥)، ص ص. ٣-١٥.

للتنمية، فبعد مفاوضات استمرت قرابة عشر سنوات (منذ عام ٢٠٠٨م)، وفي اختتام فعاليات قمة الاتحاد الإفريقي بالعاصمة الرواندية كيجالي في الحادي والعشرين من شهر مارس ٢٠١٨م، تم توقيع اتفاق إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تحت مسمى «اتفاق التكتلات القارية في إفريقيا»، وفي ٧ يوليو ٢٠١٩م عُقدت القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي بمدينة (نيامي) عاصمة النيجر، والتي تُعدّ ذات أهمية خاصة، حيث شهدت القمة إطلاق منطقة اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية القارية بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز النفاذ. وتمثل هذه الخطوة علامة فارقة في مسيرة التكامل الاقتصادي للقارة، وهو ما يمهد الطريق إلى اندماج القارة في مؤسسات وآليات الاقتصاد العالمي، ويزيد من معدلات التجارة البينية للدول الإفريقية، ويفتح آفاقاً جديدة متطورة للربط بين دول القارة، وكذا تعظيم فرص الاستثمار ودعم التنمية والاستغلال الأنسب للموارد[١].

في دراسةٍ قياسية، أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عام ٢٠١٨م، توصلت إلى أنه في حالة إنشاء منطقة التجارة القارية والتحرير الكامل للسلع A full Free Trade Agreement FTA، سوف تؤدي إزالة التعريفات الجمركية بين دول القارة الإفريقية إلى تحقيق مكاسب في الرفاهية الاقتصادية بمقدار ١,١٦ مليار دولار سنوياً، بينما تتكلف مقابلها ما يُقدّر بنحو ١,٤ مليارات دولار خسائر ناتجة عن تراجع الإيرادات الجمركية؛ ومن ثَمّ فالحصيلة النهائية إيجابية، ومن المتوقع أن ينخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة ٩,٥٠٪. وفي سيناريو تطبيق إعفاء بعض السلع الحساسة، والواردة ضمن تصنيف السلع الخاصة Special Product Categorization SPC، تتوقع الأونكتاد تحقيق مكاسب أقل في الرفاهية الاقتصادية بما يصل إلى ٧,١٠ مليارات دولار في الأجل الطويل، ومن المتوقع أن تصل الخسائر في إيرادات التعريفات الجمركية ٢,٣٪، بينما ينخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة ٨,٣٪ فقط. هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بنسب تتراوح ما بين ١ إلى ٣٪ سنوياً[٢].

ويمكن إجمال تأثير إنشاء «منطقة التجارة الحرة القارية» على المؤشرات الاقتصادية في إفريقيا بشكلٍ عام كما هو وارد في بيانات الجدول رقم (١)، حيث يتضح من خلاله أن الفوائد الاقتصادية لسيناريو التحرير الكامل من الجمارك أعلى من حالة تطبيق نظام السلع ذات المعاملة الخاصة.

(١) الاتحاد الإفريقي، تحديث حول منطقة التجارة الحرة القارية، ص ص. ١-٨، متاح على الرابط الآتي:
https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/12582-wd-update_on_the_cfta_ar_comaivii_0.pdf
:And -
Nwaodu Nnamdi Okechukwu, & Ijeoma Edwin Okechukwu Chikata, "The African Union Continental Free Trade Area: Challenges and Prospects", International Journal of Sustainable Development Research, (New York: Science Publishing Group, Vol.4, 2018), P.41.

(٢) United Nations Conference on Trade and Development, African Continental Free Trade Area: Policy and Negotiation Options for Trade in Goods, (Geneva: UNCTAD, 2016), PP.14-16.

جدول رقم (١): المزايا الاقتصادية المتوقعة من تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية:

المتغير	التحرير الكامل (منطقة التجارة الحرة القارية)	التحرير الجزئي (نظام السلع ذات المعاملة الخاصة)
الرفاهية الاقتصادية	١٦,١ مليار دولار أمريكي	١٠,٧ مليارات دولار أمريكي
نسبة التغير في معدل النمو الاقتصادي	٠,٩٧٪	٠,٦٦٪
معدل نمو التشغيل	١,١٧٪	٠,٨٢٪
قيمة الصادرات الإفريقية البينية	٦٨ مليار دولار	٦٣,٦ مليار دولار
نسبة التغير في الصادرات الإفريقية البينية	٢٢,٨٪	٢٤,٢٪
مقدار التغير في الصادرات	١٣,٥ مليار دولار	١٠ مليارات دولار
مقدار التغير في الواردات	٩,٧ مليارات دولار	٩,٧ مليارات دولار
عجز الميزان التجاري	٣,٧ مليارات دولار	٧,٢ مليارات دولار
خسائر الإيرادات الجمركية الناتجة عن التجارة البينية الإفريقية	٣,١ مليارات دولار	٣,٢ مليار دولار
نسبة التغير في الإيرادات الجمركية	-٩,١٪	-٧,٢٪

Source: Mesut Saygili, et.al, The African Continental Free Trade Area: Challenges and Opportunities of Tariff Reductions, UNCTAD Research Paper No. 15, (Geneva: UNCTAD, 2018), P.13. Nwaodu Nnamdi Okechukwu, & Ijeoma Edwin - Okechukwu Chikata, 6The African Union Continental Free Trade Area: Challenges and Prospects", International Journal of Sustainable Development Research, (New York: Science Publishing Group, Vol.4, 2018), P.41.

٢) التوجه نحو الاقتصاد الأخضر (اقتصاديات البيئة) Green Economy:

تعددت التوجهات الحديثة في مجالات التنمية الاقتصادية في إفريقيا فيما يخص الحديث عن أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر، الذي يمكن من خلاله تحقيق الإدارة الفعالة لثروة الموارد الطبيعية في القارة، حيث يمثل هذا الاقتصاد رؤية بديلة للنمو والتنمية وتحقيق الاستدامة، وتحسين حياة الناس بما يتفق مع الرفاهية البيئية والاجتماعية.

وقد تم وضع إستراتيجية «الاقتصاد الأخضر» ضمن رؤية إفريقيا للتنمية المستدامة ٢٠٦٣، بحيث تتماشى الإستراتيجيات الداعمة للنمو الاقتصادي مع معالجة مشكلات التلوث البيئي وتغير المناخ، أي التحول الأساسي نحو أنماط أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك. وفي إطار هذا التوجه الجديد نحو أهمية بناء اقتصاد أخضر كركيزة للتنمية، اتخذت الدراسات الاقتصادية اتجاهين رئيسين كما يأتي:

- **الاتجاه الأول:**

تعرضت العديد من الدراسات إلى عرض آثار تغيرات المناخ على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، خاصةً على الأمن الغذائي بدول القارة، وتشمل المخاطر الرئيسية على الزراعة: انخفاض إنتاجية المحاصيل المرتبطة بالحرارة، والجفاف، وزيادة الأضرار الناجمة عن الآفات، والأمراض، وتأثيرات الفيضانات على البنية التحتية الزراعية، مما يؤدي إلى آثار ضارة خطيرة على الأمن الغذائي وسبل العيش، خاصةً مع زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بنسبة ٤٥,٦٪ منذ عام ٢٠١٢م وحتى عام ٢٠٢٠م.

ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)؛ فإنها ترى أن سيناريوهات

الاحترار قد يكون لها آثار مدمرة على إنتاج المحاصيل والأمن الغذائي. ومن المتوقع بحلول منتصف هذا القرن أن تتأثر محاصيل الحبوب الرئيسية المزروعة في جميع أنحاء إفريقيا بشكل سلبي، وإن كان ذلك متفاوتاً مع التباين الإقليمي والاختلافات بين المحاصيل. ومن المتوقع حدوث انخفاض في متوسط العائد الزراعي بنسبة ١٣٪ في غرب ووسط إفريقيا، و١١٪ في شمال إفريقيا، و٨٪ في شرق وجنوب إفريقيا. حتى الحبوب التي لديها قدرة أكبر على التكيف مع ظروف الإجهاد الحراري سوف تتأثر، ومن المتوقع حدوث خسارة في غلة الحبوب بحلول عام ٢٠٥٠م بنسبة ٥٪ و٨٪ على التوالي[١].

كما تؤدي التغييرات المناخية إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي من خلال سلسلة من القنوات، منها القنوات الزراعية وتراجع الناتج من هذا القطاع الهام، كما تظهر أدلة الأبحاث التجريبية أنه على المدى الطويل سيكون للتغيرات المناخية آثار سلبية على رأس المال المادي والبشري (التعليم والصحة ومعدل الوفيات)، كذلك إنتاجية عنصر العمل، وكل ذلك يؤثر سلباً في غير صالح النمو الاقتصادي، فقد ينخفض لنسبة تصل إلى ٣٠٪ فيما بين الفترة (٢٠٤٠-٢٠٥٠م). كما يتوقع المركز الإفريقي لسياسات المناخ أن الناتج المحلي الإجمالي سيعاني من انخفاض كبير نتيجة ارتفاع درجة الحرارة العالمية، ووضع لذلك سيناريوهات متعددة تتراوح ما بين ١٪ إلى ٤٪ في درجات الحرارة، فمن المتوقع أن ينخفض إجمالي الناتج المحلي للقارة بنسبة ٢,٢٥٪ إلى ١٢,١٢٪ بحلول ٢٠٣٠م[٢]، كما هو موضح في الشكل الآتي:

شكل رقم (٢): التكاليف السنوية لتغير المناخ كنسبة مئوية معادلة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥م:

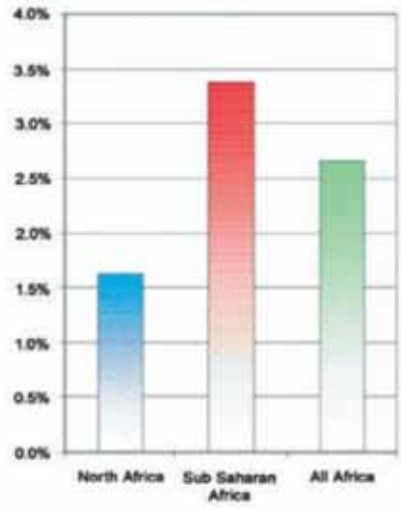

Source: United National Environment Programme, ADAPTCost Project: Analysis of the Economic Costs of Climate Change Adaptation in Africa, 2010, P.14, Available at: https://www.sei.org/publications/adaptcost-project-analysis-economic-costs-climate-change-adaptation-africa

يضاف إلى ذلك؛ ارتفاع معدلات الفقر

(١) United Nations, «Climate Change Is an Increasing Threat to Africa", 27 OCTOBER 2022, Available at: https://unfccc.int/news/climate-change-is-an-increasing-threat-to-africa
And -:
World Bank Group, CLIMATE CHANGE ADAPTATION AND ECONOMIC TRANSFORMATION IN SUB-SAHARAN AFRICA, (Wachington, D.C: WB, OCTOBER 2021 | VOLUME 24), P.54.

(٢) United National Environment Programme, ADAPTCost Project: Analysis of the Economic Costs of Climate Change Adaptation in Africa, 2010: P.14 Available at: https://www.sei.org/publications/adaptcost-project-analysis-economic-costs-climate-change-adaptation-africa

وســـوء الأحوال المعيشـــية، حيث يرتبط المناخ ارتباطاً وثيقاً بمعظـــم الصدمات التي تؤثر في الفقراء، فالكوارث الطبيعية والصدمات الصحية (الأمراض التي تنتقل عن طريق الغذاء والنواقل والمياه)، وخســـائر المحاصيـــل، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع أســـعار الغذاء، جميعها عوامل تؤثر سلباً في الشرائح الأفقر من السكان بسبب ضعـــف مواردهم وإمكاناتهم، خاصـــةً إذا كانوا يقطنـــون دولاً فقيـــرة من حيث نظـــم الحماية الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية.

وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠م ســـيتعرض ما يصل إلى ١١٨ مليون شخص إلى الفقر المدقع في القارة بسبب موجات الجفاف والفيضانات والحرارة الشـــديدة، مما ســـيعيق التقـــدم نحو التخفيف من حـــدة الفقر وتحقيق النمو[١].

- الاتجاه الثاني:

تناولت عدد من الدراسات مزايا التحول نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المســـتدامة، منها حماية الثروات الطبيعيـــة في إفريقيا من خـــلال تطبيق مبادئ النمو الأخضر، حيث يمكن لإفريقيـــا أن تتطـــور بطريقة تحمـــي مواردها الطبيعيـــة الغنيـــة، وتضمن تحقيـــق الازدهار الاقتصادي المشـــترك لجميـــع مواطنيها على المـــدى الطويل، وتتجنب بذلك الأخطاء المكلفة التي ارتكبتها الدول الأخرى، بما يمكّن من العمل على بناء اقتصاد قوي ومستدام.

كمـــا أن النمـــو الأخضر لديـــه القدرة على تحســـين وتوفير الخدمات الأساسية، وتحسين جودة المـــاء والهواء والتربة، وتعزيز القدرة على الصمود مع تغيـــر المناخ. وهذا مـــا أكده بنك التنميـــة الإفريقي؛ أن النمـــو الأخضر يمكن أن يكون له أكبر الأثر في مواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً في إفريقيا، وأهمها الإدارة المســـتدامة للأصول الطبيعية، وبناء مرونة سبل العيش.

وكذلك؛ للنمو الأخضر دور في خلق وظائف جديـــدة، حيث تقدّر منظمة العمـــل الدولية أن الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون وأكثر اخضراراً لديه القدرة على خلق ٦٠ مليون وظيفة في إفريقيا بحلول عـــام ٢٠٣٠م. كما يقدّر بنك التنمية الإفريقي أن أكثر من ١٠ ملايين شـــاب يدخلـــون القوة العاملة في إفريقيا كلّ عام، منهم نحو ٣ ملايين وظيفة ســـتكون ناتجة عن التحول نحو الاقتصاد الأخضر[٢].

---

(١) United Nations, "Climate Change Is an Increasing Threat to Africa", 27 OCTOBER 2022, Available at:
https://unfccc.int/news/climate-change-is-an-increasing-threat-to-africa
And -:
Institute For Security Studies, The impact of climate change in Africa, November 2010, PP.2-4., Available at:
https://www.files.ethz.ch/isn/136704/PAPER220.pdf

(٢) Mahumita Pau, "Green growth' can help African countries address socio-economic inequalities: Report", 17 May 2022, available at:
https://www.downtoearth.org.in/news/africa/significant-number-of-malaria-mosquitoes-bite-during-day-control-measures-need-re-evaluation-study-82879
And -:
United Nations Environment Programme, A Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: What are the Implications For Africa?, (Addis Ababa: United Nations Economic Commission for Africa, May.2012), P.4.
Rabia Ferroukhi, Mirjam Reiner, Laura El-Katiri, - Could the Energy Transition Benefit Africa's Economies?, International Renewable Energy Agency., 17 November.2022, available at:
https://www.irena.org/News/expertinsights/2022/Nov/Could-the-Energy-Transition-Benefit-Africas-Economies

هذا بالإضافة إلى توفير احتياجات السكان من الطاقة، حيث هنـــاك حاجة إلى زيادة كبيرة في إمدادات الطاقة لتلبيـــة الطلبات المتزايدة للأسر من مصادر الطاقة والكهرباء في إفريقيا جنوب الصحـــراء الكبرى، حيث يحصل أقل من نصف السكان على الكهرباء، وأقل من ١٦٪ منهم لديهم إمكانية الوصول إلى وقود وتقنيات الطهي النظيفة، أي يفتقر حوالي ٦٢٠ مليون شـــخص إلى الكهرباء تمامـــاً، ويعتمد حوالي ٧٣٠ مليوناً على حرق الكتلـــة الحيوية، مثل الخشـــب، في الطهي. وفي الوقت نفسه؛ تتناقص تكلفة الطاقة المتجددة بســـرعة، مما يجعلهـــا بديلاً مجدياً اقتصادياً- ولا ســـيما بالنظر إلى وفرة إمكانات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في القارة.

يضاف إلى ذلك تحقيـــق النمو الاقتصادي المســـتدام والرفاهية في دول القـــارة، إذ يرى برنامـــج الأمـــم المتحـــدة للبيئة أنـــه في ظل سيناريوهات الاســـتثمار في الاقتصاد الأخضر؛ فمن المتوقع أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول، ومنها دول شـــرق إفريقيا، ١٢٪ بحلـــول عام ٢٠٣٠م. ومن المتوقع أن تكون ســـبع دول في إفريقيا من بين أســـرع عشـــرة اقتصـــادات نمواً في العالم، وهي: أوغندا وكينيا وتنزانيا ومدغشقر والسنغال وملاوي وزامبيا.

وفي دراســـةٍ تقيـــس النتائـــج الاجتماعية والاقتصاديـــة المســـتقبلية في حالـــة التحول نحو الاقتصـــاد الأخضر؛ يعـــزز الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا طوال فترة التوقعات بأكملها حتى عام ٢٠٥٠م، ففي المتوســـط؛ سوف يرتفع إجمالي الناتج المحلي بنســـبة ٧,٥٪ في العقد الأول، وأعلى بنسبة ٦,٤٪ خلال العقود الثلاثة التالية تقريباً وحتى عام ٢٠٥٠م. وتتزايد الفوائد الاجتماعيـــة والاقتصادية لتصـــل إلى ٢٤,٣٪ بحلول عـــام ٢٠٥٠م، وتتراوح مـــن ١٤,٦٪ في شمال إفريقيا إلى ٣٩,٦٪ في جنوب إفريقيا[١]، كما هو موضح بالشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣): نسب الزيادة المتوقعة للفوائد الاقتصادية والاجتماعية خلال عام ٢٠٥٠م في ظل التحول الأخضر بإفريقيا:

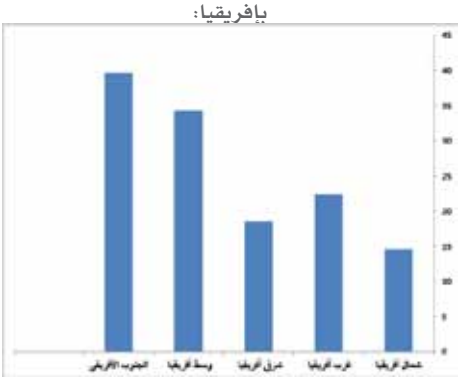

Source: Rabia Ferroukhi, Mirjam Reiner, Laura El-Katiri, Could the Energy Transition Benefit Africa's Economies?, International Renewable Energy Agency., 17 November.2022, available at: https://www.irena.org/News/expertinsights/2022/Nov/Could-the-Energy-Transition-Benefit-Africas-Economies

٣) الاقتصـاد الأزرق في إفريقيا Blue Economy:

يُطبَّق الاقتصـــاد الأزرق علـــى القطاعات الســـاحلية، والحيـــاة والأنشـــطة البحرية، فهو ذلك الاقتصاد الذي يعزز التنمية المســـتدامة، مع تقليل المخاطـــر البيئية والندرة الإيكولوجية بدرجـــة كبيـــرة، ويتطلع إلى مزيدٍ من تســـخير إمكانات المحيطـــات والبحار والســـواحل من

(١) Rabia Ferroukhi, Mirjam Reiner, Laura El-Katiri, Could the Energy Transition Benefit Africa's Economies?, International Renewable Energy Agency., 17 November.2022, available at: https://www.irena.org/News/expertinsights/2022/Nov/Could-the-Energy-Transition-Benefit-Africas-Economies

أجل: إلغـاء ممارسـات الصيد الضـارة التي تساهم في الصيد الجائر، وتحسين صون وبناء مصايد الأسماك المستدامة، وإنهاء الصيد غير المشـروع وغير المنظم، وكذلك ضمان تدابير مصممة خصيصى من أجـل تعزيز التعاون بين الدول في هذا المجال، فضلاً عن تحفيز وتطوير السياسات والاسـتثمار والابتكار في دعم الأمن الغذائـي والحد من الفقر والإدارة المسـتدامة للموارد المائية.

وحددت منظمة الفاو FAO من ضمن تبنيها للاقتصاد الأزرق أهدافاً عدة، أبرزها: الاهتمام بتربية الأحياء المائية من خلال تعزيز السياسات والممارسـات الجيدة لاستزراع السمك والمحار والنباتات البحرية بصورة مسـؤولة ومستدامة، ومصائد الأسـماك الطبيعيـة عبر دعم الصيد الرشيد واسـتعادة الأرصدة السمكية ومكافحة الصيد غير المشروع، وتعزيز الممارسات الجيدة للإنتـاج والنمو السـمكي بطريقة مسـتدامة، وأيضـاً الاهتمام بأنظمة المأكـولات البحرية، وتعزيـز سلاسـل القيمـة الكـفء للمأكولات البحرية، وتحسين سبل المعيشة، وتعزيز النظم الرقابيـة والتنوع البيولوجـي وخدمات النظام الإيكولوجي[1].

- فرص الاقتصاد الأزرق في إفريقيا:

تتمتع إفريقيا بمجموعة متنوعة من الموارد الطبيعيـة- الحية وغيـر الحية، مثـل المياه والنباتـات والحيوانات المتنوعـة، بما في ذلك الثروة السمكية، بالإضافة إلى ذلك فإن ٣٨ دولة من أصـل ٥٤ دولة إفريقية هي دول سـاحلية. ويبلـغ إجمالي المناطق البحريـة الواقعة تحت ولاية إفريقيا حوالي ١٣ مليون كم٢، بما في ذلك البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة، وحوالـي ٦,٥ ملاييـن كيلومتـر مربع للجرف القاري (وهي الدول التي لها سلطة قضائية على قـاع البحر فقط، وهي قاعـدة موارد محيطية واسعة يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة).

ويحتـل الاقتصـاد الأزرق جـزءاً مهماً من خطط وإسـتراتيجيات الاتحاد الإفريقي، وذلك للاستفادة الكاملة من الموارد البحرية مع ضمان اسـتدامتها للقارة الإفريقية. وتتعدد الأنشـطة الاقتصادية التـي يمكن ممارسـتها من خلال الاقتصاد الأزرق، فبجانب أنشطة صيد الأسماك، وإنشاء المزارع السمكية، هناك قطاعات أخرى مثل الشـحن البحري والموانـي واللوجيسـتيات والتعدين والتنقيب البحري ونقل وتوليد الطاقة وصناعة السـفن والقوارب وأنشـطة السياحة البحريـة والترفيه، فضلاً عن قطاع التكنولوجيا والمعلومات والتكنولوجيا الزرقاء الحيوية.

وقد سبق وحدد البنك الدولي في تقريره عن الاقتصاد الأزرق (World Bank، 2022) ثلاثة أهداف إستراتيجية، وهي:

- تعزيز النمو الاقتصادي للأنشطة البحرية؛
- تحقيق الشمول الاجتماعي والمساواة بين الجنسين؛
- ضمان استدامة الموارد الطبيعية وخدمات النظم الإيكولوجية.

ويقـدّر الاتحـاد الإفريقي مزايـا عديدة للاقتصاد الأزرق، أهمها أنه يولّد نحو ما يقرب من ٣٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً للقارة، ويخلق ٤٩ مليـون وظيفة في هذه العملية. وتعتمد هذه الفوائد على الأخص تحقيق الأمن الغذائي وسبل العيش والتنـوع البيولوجي، مـن خلال حماية وتعزيز الصحة البحرية والساحلية.

سـتكون البلدان في وضع أفضل للاستفادة

(١) United Nations, Africa's Blue Economy: A policy handbookEconomic Commission for Africa, (Addid ababa, UN, 2016), PP.24-28.

الكاملة من فرص الاقتصاد الأزرق المستقبلية، وتلعب الأنهار والبحيرات دوراً أساسياً في حياة الملايين في إفريقيا، ويمكن أن يساهم الاقتصاد الأزرق بما يصل إلى ١,٥ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي إذا تمت إدارته بشكلٍ فعّال ومستدام[١].

٤) التحول نحو الاقتصاد الرقمي أو المعرفي:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد المعرفي يحفز تلبية متطلبات أجندة التنمية المستدامة لإفريقيا ٢٠٦٣، حيث يُعتبر مصطلح «الاقتصاد الرقمي» من المصطلحات الحديثة نسبياً على القارة الإفريقية، والتي بدأت في إفريقيا بنهاية التسعينيات من القرن العشرين، فيما يسمى بـ«ثورة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات». وكانت دول القارة، وفق تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تحتل المرتبة الأدنى في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي عام ٢٠١٧م وصل متوسط القيمة لإفريقيا إلى ٢,٦٤ نقطة، وارتفع إلى ٥,٤ نقطة عام ٢٠٢٠م. كما تزايد التوجه نحو ضرورة التحول الرقمي عند التخطيط لرؤية التنمية المستدامة لإفريقيا لعام ٢٠٦٣.

وتجدر الإشارة إلى أن من أهداف أجندة ٢٠٦٣: بناء سوق رقمية واحدة مؤمنة في إفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠م، كذلك خلق بيئة منسقة ضرورية لضمان الاستثمار والتمويل من خلال إنشاء صندوق للسيادة الرقمية من أجل سد فجوة البنية التحتية الرقمية؛ فضلاً عن مواءمة السياسات والتشريعات واللوائح، وإنشاء وتحسين الشبكات والخدمات الرقمية بهدف تعزيز التجارة داخل إفريقيا والاستثمار الداخلي وتدفقات رأس المال والتكامل الاجتماعي والاقتصادي للقارة.

ولا شك أن التحول الاقتصادي الرقمي في إفريقيا يُعتبر من أهم محفزات النمو الاقتصادي، خاصةً بعد جائحة كورونا التي كشفت ضرورة التحول الرقمي من أجل بناء اقتصادات تنافسية ومتنوعة، وإقامة مجتمعات حديثة داعمة للمعرفة والابتكار والتنمية المستدامة. كما يضمن التحول الرقمي ربط أوصال الدولة الواحدة داخلياً، وأيضاً على مستوى القارة، بما يعمل على إيجاد مؤسسات مشتركة ومترابطة لتحقيق التكامل الاقتصادي، خاصةً بعد دخول اتفاقية التجارة الحرة القارية حيز النفاذ، واحتياج المنطقة إلى تفعيل سبل التجارة الإلكترونية، كما يسهم في تحويل إفريقيا إلى سوق رقمية واحدة[٢].

أهم أشكال التحول الرقمي في إفريقيا:

- **التكنولوجيا المالية** Financial Technology «Fintech»:

تتعدد أشكال الرقمنة التي يتم تطبيقها في الاقتصاد الإفريقي، إذ تظهر بشكل واضح في مجال القطاع المالي والمصرفي فيما يسمى بـ«التكنولوجيا المالية» Financial Technology ، التي يقصد بها التطبيقات التكنولوجية الحديثة في القطاع المالي في مجالات المدفوعات وتحويل الأموال، وخدمات الإيداع والإقراض. وتعمل تلك التكنولوجيا، من سياسة الشمول المالي، وزيادة قدرة القطاع

(١) The World Bank, Overview: Blue Economy for Resilient Africa Program (Washington, D.C: WB, 2022). PP.36-39.

(٢) الاتحاد الإفريقي: مشروع استراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا ٢٠٢٠-٢٠٣٠، (أديس أبابا: الاتحاد الإفريقي، ٢٠١٥). ص ص. ٢-١٧.

المالي، على جذب وتعبئة المدخرات، وتقديم الخدمات المالية والتمويلية لمختلف شرائح المجتمع.

وقد شهدت إفريقيا طفرة في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في جميع أنحاء القارة، وتحديداً خلال عامَي ٢٠١٨م و٢٠١٩م، حيث إن هناك نحو ٣٠١ شركة إفريقية ناشئة نشطة في مجال التكنولوجيا المالية حتى عام ٢٠٢٠م. وتتركز تلك الشركات في الجنوب الإفريقي بنسبة ٣٥٪، ومناطق غرب وشرق إفريقيا بنسبة ٣٤٪، وأقل تركزاً في الشمال الإفريقي. وتعتبر جنوب إفريقيا الوجهة الأولى، حيث تستضيف ٣١,٢٪ من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في القارة، تليها نيجيريا بنسبة ٢٤٪، وكينيا بنسبة ١٨٪ على التوالي.

وما يزيد عن ٤٠٪ من شركات التكنولوجيا المالية في إفريقيا تركز على مجالَي المدفوعات والتحويلات، يليها قطاع الإقراض والتمويل الذي يتركز به ٢٠٪ من هذه الشركات، والنسبة المتبقية من الشركات ٤٠٪ تنتمي إلى قطاعات أخرى؛ مثل الاستثمار والمدخرات والبنية التحتية المصرفية والأسواق المالية[١].

شكل رقم (٤): تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١م):

Source: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Economic Development Africa Report 2022, Available at: https://unctad.org/edar2022

كما استطاعت إفريقيا جنوب الصحراء أن تحقق معدلات مرتفعة نسبياً من البالغين الذين يستخدمون الخدمات المالية التكنولوجية، إذ بلغت نسبتهم ١٢٪ في عام ٢٠١٩م، وتزايد هذا الاستخدام أيضاً في المناطق الريفية من خلال ١٤٠ نظام تحويل نقدي عبر الهاتف المحمول في ٣٩ دولة إفريقية. ونحو أكثر من ٣٠٪ من البالغين في تلك المناطق يستخدمون خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول بشكل منتظم[٢].

وتمتلك Fintech القدرة على مساعدة البلدان الإفريقية في تحقيق الإدماج المالي والاجتماعي، من خلال تقليل أوجه القصور في تخصيص الموارد داخل القطاع المصرفي التقليدي، وتقديم الفرص الاقتصادية التي تعزز الشمول المالي والتنمية الاجتماعية، التي يمكنها تحسين الوصول إلى ائتمان ميسور التكلفة، وتقديم قنوات واعدة أخرى لسد فجوات

(١) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Economic Development Africa Report 2022, Available at: https://unctad.org/edar2022

(٢) Rodolfo Maino, & et.al, FinTech in Sub-Saharan African Countries A Game Changer?, (Washington, D.C: International Monetary Bank (IMF), 2019), PP.1-2.

تمويل الشـــركات الناشئة والشـــركات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من انتشار التكنولوجيا المالية في إفريقيا، حيث وصلت اســـتثماراتها إلى أكثر مـــن ٢ مليار دولار في عـــام ٢٠٢١م، فإنها لـــم تصل بعد إلى مرحلـــة التنمية، حيث يمكن للاقتصادات الاســـتفادة منها لدعم تمويل الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة[١].

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and communication technology:**

يظهر الاقتصاد الرقمي في إفريقيا بوضوح في قطـــاع تكنولوجيا المعلومـــات والاتصالات، وبخاصة استخدام الهواتف المحمولة، إذ ارتفع عدد المشـــتركين في الخدمات الخلوية المتنقلة لكل ١٠٠ نسمة في إفريقيا من ١,٩ مشترك في عام ٢٠٠٠م إلى ٧٦,٦ مشتركاً في عام ٢٠١٤م، وارتفع العدد إلى ٨٩ مشـــتركاً لكل ١٠٠ نســـمة لعام ٢٠٢١م، لتُعتبر بذلك ثاني أسرع منطقة في نمو اشـــتراك الهاتف المحمول، بعد آسيا ودول الاتحـــاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وزاد معدل انتشار الهاتف المحمول في إفريقيا بشـــكل كبير إلى أكثر من ٧٠٪، وتجاوز الاتجاه المتوسط العالمي أكثر من مرتين- وفقاً لبيانات (الاتحاد الدولي للاتصالات).

كما شـــهدت القارة منذ عام ٢٠٢٠م (جائحة كورونـــا) تطورات عديدة، منها: ظهور مشـــغلين جدد في الســـوق، ونمـــو هائل فـــي امتدادات التغطيـــة، فضلاً عن ســـرعات عاليـــة للنطاق العريـــض وزيادة الاشـــتراكات، كذلك انخفاض الأسعار مع توسع الشبكات. فعلى سبيل المثال، في كينيا، ارتفعت أعداد من يمتلكون حســـابات مصرفيـــة علـــى هواتفهم المحمولـــة إلى أكثر مـــن ١٢ مليون في عـــام ٢٠١٢م، إلى ٢٦ مليون عام ٢٠٢٠م، مقارنةً بنحـــو ٢,٥ مليون في عام ٢٠٠٧م. كمـــا ارتفعـــت المعاملات باســـتخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول مثل تقنية M-PESA إلى ٣٧٥ مليون دولار أمريكي شـــهرياً، وزاد مستخدموها حتى ٣ ملايين دولار أمريكي في كل معاملة[٢].

جدول رقم (٢): مؤشرات قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠م):

السنوات المؤشر	اشتراكات الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة من السكان	الاشتراكات الخلوية المتنقلة لكل ١٠٠ نسمة	نسبة السكان مستخدمي الإنترنت	اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل ١٠٠ من السكان
٢٠٠٥	١١	٩٠,٤	٢	٠,٠٩
٢٠٠٦	١١,٩	١٣٥,٢	٣	٠,١٠
٢٠٠٧	١٢,٣	١٨٤,٨	٣	٠,١٠
٢٠٠٨	١٢,٢	٢٦١,١	٤	٠,١١
٢٠٠٩	١٣,١	٣١٦,٨	٤	٠,١٣
٢٠١٠	١٢,٨	٣٨٧,٩	٦	٠,١٦
٢٠١١	١٢,٨	٤٧١,٧	٨	٠,٢٧
٢٠١٢	١١,٩	٥٤٤,٤	٩	٠,٢٥
٢٠١٣	١٠,٥	٦١٨,٢	١٣	٠,٣٢
٢٠١٤	١٠,٦	٦٨٠,٩	١٣	٠,٣٨
٢٠١٥	١٠,٦	٧٥٢	١٦	٠,٣٧
٢٠١٦	١١,١	٧٥٢,٣	١٨	٠,٤١
٢٠١٧	١٠,٩	٧٦٥	٢١	٠,٤٢

(١) United Nations, Economic Commission For Africa, Promoting Financial Technology Startups in Africa, (Addis Ababa: Economic Commission For Africa, 2018), PP.1-2.

(٢) Zunaidah Sulong, "The role of ICT use to the economic growth in Sub Saharan African region (SSA)", Journal of Science and Technology Policy Management· October 2016, PP.308-309.

٢٠١٨	٧,٨	٧٧٠,٤	٢٥	٠,٥٠
٢٠١٩	٧,٧	٨٨١,٧	٢٧	٠,٤٩
٢٠٢٠	٨	٩٤٤	٣٠	٠,٦٠

- من إعداد الباحثة، استناداً إلى المرجع الآتي:
:World Bank, available at -
https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.MLT.MAIN?locations=ZG

ثالثاً: تحديات ومعوقات التوجهات الحديثة نحو التنمية المستدامة في إفريقيا:

أ- تحديات الاقتصاد الأخضر:

يواجه التحول نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية صعوبة تبنّي وتطبيق التقنيات التكنولوجية الخضراء، واعتماد تكنولوجيا مستدامة تعمل على مواجهة التغيرات المناخية مثل تلك المستخدمة في مجال الطاقة المتجددة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وترشيد المياه، وما إلى ذلك. وتعتبر تلك التقنيات أمراً مكلفاً إلى حدٍّ كبير، خاصةً بالنسبة لميزانيات الدول الإفريقية المثقلة بالعديد من الأعباء[١].

بالإضافة إلى مشكلة توفير التمويل الأخضر، حيث من المتوقع أن تتراوح المتطلبات المالية للتكيف مع تغير المناخ في إفريقيا ما بين ٢٠ و٣٠ مليار دولار أمريكي سنوياً حتى عام ٢٠٣٠م، وتتضاعف تلك المبالغ مع التحول نحو تطبيقات الاقتصاد الأخضر، ولا يمكن تلبية هذه الاحتياجات إلا من خلال تنويع آليات ومصادر التمويل، سواء كانت العامة أو الخاصة. كما قدرت الأمم المتحدة فجوة الاستثمار السنوية للبنية التحتية للطاقة المتجددة بما يتراوح بين ٣٨٠ مليار دولار و٦٨٠ مليار دولار.

ومع تزايد إصدار السندات الخضراء عالمياً لتمويل التحول الأخضر؛ فإن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تمثل ١,٥٪ من إجمالي السندات الخضراء من حيث العدد، وفقط ٠,٣٪ من حيث القيمة. حتى تلك التعهدات التي سبق وحصلت عليها إفريقيا من الدول المتقدمة في قمة المناخ COP١٥، بقيمة ١٠٠ مليار دولار سنوياً للتعامل مع تغير المناخ والتكيف معه، لم تحصل إفريقيا من ذلك التمويل العالمي للمناخ إلا على نحو ٣٪ فقط. كما يقدّر البنك الدولي أن هناك حاجة إلى ٤ تريليونات دولار أمريكي سنوياً على الأقل من خلال الاقتصادات النامية والناشئة للتحول الأخضر في إفريقيا[٢].

كذلك؛ قلة الوعي بأهمية التحول الأخضر، حيث يشكّل نقص المعرفة والوعي لدى الأفارقة بشأن فرص الاقتصاد الأخضر، وكذلك ندرة المهارات في المؤسسات المختلفة، العديد من التحديات. وفي معظم البلدان الإفريقية لا يوجد حتى إجماع إفريقي- حول السياق الوطني- على تعريف ما يستلزمه الاقتصاد الأخضر، وكيف يمكن أن ينسجم مع الأنشطة الاقتصادية في إطار انعكاسات تغير المناخ المتزايدة على التنمية.

(١) Chuku Chuku and Victor Ajayi, Accelerating Africa's green economy transition, The Brookings Institution, November 4, 2021, available at: https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2021/11/04/accelerating-africas-green-economy-transition/

(٢) MARK NAPIER, Africa Green Finance Coalition: Seizing the opportunity that green investment provides, UNITED NATIONS FRAMEWORK CONVENTION ON CLIMATE CHANGE. NOVEMBER 2, 2021, available at: https://climatechampions.unfccc.int/africa-green-finance-coalition-seizing-the-opportunity-that-green-investment-provides/

ب- تحديات الاقتصاد الأزرق:

كذلك الحال بالنسبة لتبنّي إستراتيجيات التحول نحو الاقتصاد الأزرق، حيث تتمثل تحدياته الرئيسية في احتياج إفريقيا إلى تطوير البنية التحتية، فضلاً عن الإدارة غير الملائمة للموارد الطبيعية، والتلوث الذي يهدد إنتاجيتها، فضلاً عن الأحداث المرتبطة بتغير المناخ مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، حيث يؤدي هبوط الأرض والعواصف والفيضانات الساحلية إلى تفاقم هذا الضعف.

التحدي اليوم هو: كيف يمكن للبلدان الساحلية إدارة المناظر الطبيعية الساحلية والبحرية لتحفيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، مع التكيف مع آثار تغير المناخ؟، حيث تفقد القارة حوالي ٤٢ مليار دولار سنوياً من خلال الصيد غير القانوني، بالإضافة إلى ارتفاع التكلفة وصعوبة التطبيق من الناحية التقنية، فتطوير المنصات وتغيير الهيكل التنظيمي في المؤسسة وإنشاء منظومة عمل مع الشركاء، هي عمليات تحتاج إلى الكثير من الوقت والموارد والأموال[١].

ج- تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي:

هناك صعوبة في اتباع نظم تكنولوجية تعمل على حماية البيانات الشخصية للمتعاملين، وخصوصية بياناتهم، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعرض المتعاملين عبر الإنترنت إلى التحايل الإلكتروني، كما يستخدم القراصنة مهاراتهم الرقمية لسرقة المعلومات الإلكترونية، كذلك ضعف البنية التحتية وشبكات الإنترنت اللازمة لتطبيق الرقمنة، فضلاً عن الافتقار إلى الاستثمارات الضخمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يضاف إلى ذلك التكاليف المرتفعة وقلة الأيدي البشرية المدربة، كذلك صعوبة إدماج الشركات متناهية الصغر والصغيرة ضمن نظم التحول الرقمي نظراً لارتفاع تكلفة تطبيقها، وندرة القوى البشرية المدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة[٢].

رابعاً: انعكاسات إستراتيجيات التنمية على الوضع الاقتصادي الراهن في إفريقيا:

بلغ النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٢م مقارنةً بنحو ٤,١٪ في عام ٢٠٢١م؛ ومن المتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي في المنطقة بشكلٍ أكبر ليصل إلى ٣,١٪ في نهاية عام ٢٠٢٣م، وذلك وفقاً لتقديرات البنك الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن التباطؤ المستمر في الاقتصاد العالمي، ومعدلات التضخم المرتفعة، والتحديات التي فرضتها الأوضاع المالية العالمية والمحلية في أعقاب جائحة كورونا، ومن بعدها الحرب الروسية الأوكرانية، كانت الأسباب الرئيسية وراء تراجع هذا النمو. وتشير التقديرات إلى أن النمو سيرتفع إلى ٣,٧٪ و٣,٩٪ في ٢٠٢٤م و٢٠٢٥م على التوالي، ومع ذلك؛ لا تزال ظروف النمو غير كافية للحد من الفقر المدقع وتحقيق التنمية في إفريقيا على المدى المتوسط إلى الطويل. ومن المتوقع أن يكون هناك تعافٍ بطيء لنمو دخل الفرد في

(١) World Bank, Overview: Blue Economy for Resilient Africa Program- (Washington, D.C: WB, 2022), PP.23-26.

(٢) Alice Manyua, "5 policy hotspots that are key to Africa's digital transformation", World Economic Forum, 26 Aug 2019, Available at: https://www.weforum.org/agenda/2019/08/5-policy-hotspots-that-are-key-to-africas-digital-transformation/

And:

Craig Terblanche, "Digital Transformation challenges in Africa", Linked in, October 31, 2017, Available at: https://www.linkedin.com/pulse/digital-transformation-challenges-africa-craig-terblanche

إفريقيا، عند ١,٢٪ لعام ٢٠٢٤م و١,٤٪ في عام ٢٠٢٥م، ولكن لا يزال أقل من تسريع الحد من الفقر إلى مسار ما قبل الجائحة في المنطقة.

وعلى الرغم من هذه التحديات؛ حقق عدد من البلدان في المنطقة مرونة وسط أزمات متعددة، وتشمل دولاً مثل: كينيا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي نمت بنسبة ٥,٢٪ و٦,٧٪ و٨,٦٪ على التوالي في عام ٢٠٢٢م. ومن المتوقع أن تنمو البلدان غير الغنية بالموارد بنسبة ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٣م، وأن تصل إلى ٥,١٪ و٥,٣٪ في عامَي ٢٠٢٤م و٢٠٢٥م على التوالي. يمكن أن يُعزى الأداء الأقوى للبلدان غير الغنية بالموارد إلى المكاسب التي قد تتمتع بها نتيجة التوسع في قطاع الخدمات وجذب الاستثمارات المختلفة[١].

شكل رقم (٥): تطور معدلات النمو الاقتصادي لدول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٢٢م):

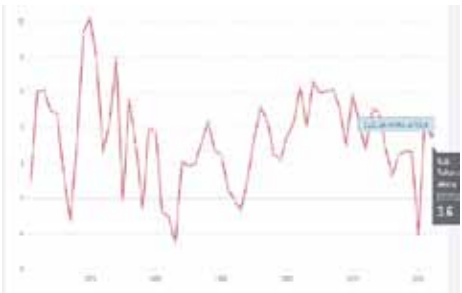

Source: The World Bank, GDP growth (annual %) - Sub-Saharan Africa, available at https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=ZG

وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء ليس موحداً عبر المناطق الفرعية والبلدان، فمن المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب ووسط إفريقيا إلى ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٣م، من ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٢م، بينما ينخفض معدل نمو شرق وجنوب إفريقيا إلى ٣,٠٪ في عام ٢٠٢٣م، من ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٢م. ولا يزال أداء المنطقة متباطئاً من خلال انخفاض النمو طويل الأجل في أكبر البلدان في القارة. ومن المقرر أن يضعف النشاط الاقتصادي في جنوب إفريقيا أكثر في عام ٢٠٢٣م (٠,٥٪) مع تفاقم أزمة الطاقة، في حين أن تعافي النمو في نيجيريا لعام ٢٠٢٣م (٢,٨٪) لا يزال هشاً حيث لا يزال إنتاج النفط ضعيفاً. ومن بين أكبر ١٠ اقتصادات في إفريقيا جنوب الصحراء- والتي تمثل أكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة- تنمو ثمانية اقتصادات بمعدلات أقل من متوسط نموها طويل الأجل، بما في ذلك السودان ونيجيريا وأنغولا وإثيوبيا.

كما تضاعف الدين العام في إفريقيا جنوب الصحراء بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠١٠م. وأوقفت الحرب في أوكرانيا عملية الضبط المالي للعديد من البلدان في المنطقة التي بدأت في أعقاب جائحة كورونا، فمع لجوء البلدان بشكلٍ متزايد إلى تدابير مثل الإعانات، والإعفاءات المؤقتة من التعريفات والجبايات، ودعم الدخل للفئات الأكثر ضعفاً- في محاولةٍ للحد من ارتفاع أسعار الغذاء والوقود- اتسع العجز المالي في المنطقة إلى ٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢م، ارتفاعاً من ٤,٨٪ المقدرة في عام ٢٠٢١م. أدى ضعف النمو المقترن بالتراكم السريع للدين العام إلى دفع متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي

(١) The World Bank, The World Bank In Aafrica, available at: https://www.worldbank.org/en/region/afr/overview
And:
United Nations Conference on Trade And Development UNCTAD, Economic Development in Africa Report 2022, (Geneva: UNCTAD, 2022), PP.30-36.

الإجمالي من ٣٢٪ في عام ٢٠١٠م إلى ٥٧٪ في عام ٢٠٢٢م (٥٦٪ في غرب ووسط إفريقيا؛ ٦٤٪ في شرق وجنوب إفريقيا). ويبلغ عدد بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المعرضة لخطر كبير من ضائقة الديون الخارجية أو التي تعاني بالفعل من ضائقة الديون ٢٢ دولة (ارتفاعاً من ٢٠ في عام ٢٠٢٠م).

ولا تزال دول القارة تعاني من الارتفاع المستمر في معدلات التضخم، والذي يغذيه ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، بالإضافة إلى ضعف قيمة العملات الوطنية، والنمو المنخفض في حجم الاستثمار بما يقيد الاقتصادات الإفريقية، ويخلق حالة من عدم اليقين للمستهلكين والمستثمرين، حيث ارتفع عدد البلدان التي يبلغ متوسط معدلات التضخم السنوية فيها من رقمين: من ٩ في عام ٢٠٢١م إلى ٢١ في عام ٢٠٢٢م. وعلى الرغم من أنه يبدو أن التضخم العام قد بلغ ذروته في العام الماضي، فمن المتوقع أن ينخفض عدد البلدان ذات التضخم المكون من رقمين: إلى ١٢ في عام ٢٠٢٣م، ومن المقرر أن يظل التضخم في إفريقيا جنوب الصحراء مرتفعاً عند ٧,٥٪ لعام ٢٠٢٣م، وفوق النطاق المستهدف للبنك المركزي لمعظم البلدان.

وقد انخفض نمو الاستثمار في إفريقيا جنوب الصحراء من ٦,٨٪ في ٢٠١٠-٢٠١٣م إلى ١,٦٪ في ٢٠٢١م، مع تباطؤ أكثر حدة في شرق وجنوب إفريقيا مقارنةً بغرب ووسط إفريقيا[١].

ومن أمثلة الدول الإفريقية التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم: إثيوبيا وغانا ونيجيريا ومالاوي، كما هو موضح في الشكل رقم (٦)، حيث شهدت غانا ارتفاع معدل التضخم إلى ١٥,٧٪ وسط ارتفاع في أسعار الوقود وخسارة تقارب ١٦٪ في قيمة عملتها مقابل الدولار هذا العام. كذلك الحال في نيجيريا، ارتفع سعر وقود الديزل بنسبة ١٩٠٪، حيث تعتمد البلاد على الواردات رغم كونها أكبر منتج للنفط في القارة (نيجيريا لديها عدد قليل من المصافي التي تعمل بطاقتها الإنتاجية، لذلك فهي تصدر النفط الخام وتستورد تقريباً كل البترول المكرر، بما في ذلك البنزين والديزل). وفي إثيوبيا، التي تواجه مزيجاً من التحديات بما في ذلك الضغوط التضخمية وندرة العملة الأجنبية، والتي تفاقمت بسبب الحرب في تيغراي، ارتفع سعر الأسمدة بنسبة ٢٠٠٪، وهذا يضاف إلى النقص في المنتجات المستوردة مثل الأدوية وحليب الأطفال التي ارتفعت أسعارها بنسبة ٣٢٪، وانخفاض قيمة العملة الإثيوبية (البِر)[٢].

(١) The World Bank, The World Bank In Aafrica, available at:
https://www.worldbank.org/en/region/afr/overview

(٢) Financial Times, «Global inflation pushes millions of Africans back into poverty», Oct.2022, available at:
https://www.ft.com/content/21566b53-37f2-448c-a172-afdd2b3bd7ab
And:
Ashish Kumar Sen, "Russia's War in Ukraine Is - Taking a Toll on Africa", United States, Institute of Peace, June 15, 2022, available at:
https://www.usip.org/publications/2022/06/russias-war-ukraine-taking-toll-africa

شكل رقم (٦): تطور معدلات التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) لبعض دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال عام ٢٠٢٢م:

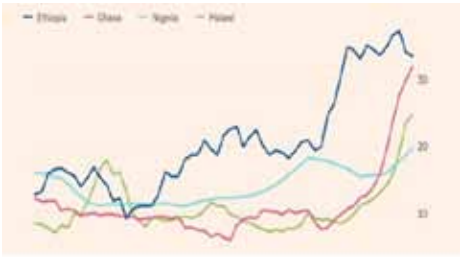

Source: Financial Times, "Global inflation pushes millions of Africans back into poverty", Oct.2022, available at: https://www.ft.com/content/21566b53-37f2-448c-a172-afdd2b3bd7ab

خاتمة الدراسة:

تعددت المداخل المختلفة التي يُنظر إليها على أنها سبيل التنمية الاقتصادية والطريق الصحيح نحو تحقيقها، إلا أن الواقع الفعلي أثبت فشل بعض التجارب التي ركزت بشكلٍ كبير على تحقيق النمو الاقتصادي الكمي وليس الكيفي، خاصةً بعد أن عانت الشعوب الإفريقية من ظروف معيشية ليست مواءمة لاحتياجاتهم، ومن هنا كانت أبرز الاتجاهات التي ركزت عليها عملية التنمية منذ تسعينيات القرن العشرين هو ما يُعرف بـ«التنمية البشرية»، أي أن يكون الهدف الأساسي للتنمية هو النهوض بالبشر وقدراتهم وتحسين مستوى معيشتهم ونوعية حياتهم.

ولم تكن القارة الإفريقية بمعزل عن تلك التوجهات الحديثة، بل ركزت خطتها للتنمية المستدامة ٢٠٦٣ على إستراتيجيات تنموية مختلفة، يمكن من خلالها استغلال الموارد الاقتصادية للقارة، وضمان حياة أفضل لمواطنيها، وسلطت الضوء على اتجاهات حديثة لتحقيق تلك التنمية، أهمها: تعزيز التكامل القاري، والتحول نحو الاقتصادَين الأخضر والأزرق، كذلك دعم وتعزيز دور الاقتصاد المعرفي.

وعلى الرغم مما تواجهه تلك التحولات التنموية الجديدة من تحدياتٍ، ترجع لظروف القارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنها تُعتبر خطوات إيجابية هادفة إلى التحول التنموي الشامل والمستدام، خاصةً بعد أن أفرزت الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة- ممثلةً في جائحة كورونا، ومن بعدها تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية- ضرورة وأهمية أن تنهض إفريقيا بمستويات التنمية الاقتصادية بها، لتوفير احتياجاتها الرئيسية، ودعم علاقاتها مع دول الجوار الإفريقية في إطار تكامل إقليمي فعّال، فضلاً عن حتمية تطبيق الاقتصاد الأخضر، والتحول نحو الاقتصاد الرقمي الذي أصبح أيقونة التعاملات الاقتصادية في الظروف الراهنة.

وختاماً؛ يمكن القول بأن التركيز على عنصر واحد لتحقيق التنمية الاقتصادية غير مناسب إلى حدٍّ كبير لتحقيق الأهداف المرجوة، فعلى سبيل المثال يُعتبر رأس المال ضرورياً ولكنه غير كاف، ونماذج الترويج للصناعة وإهمال الزراعة لم تجلب العوائد التنموية المتوقعة، حتى الحديث عن أهمية تحقيق الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي؛ لابد وأن يتكامل مع تحقيق التنمية البشرية بمفهومها الواسع؛ ومن ثَمّ تخدم اتجاهات التنمية بعضها بعضاً. وعلى الرغم من تعدد النظريات المفسرة للتنمية فإن العديد من الاقتصاديين أوضحوا ضرورة التكامل بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية؛ من أجل مواكبة أهداف التنمية المتلاحقة والمتطورة عبر الزمن ■